العرب
السبت 2021/10/02
السنة 44 العدد 12197

ملامح موازنة سعودية تكرس التفاؤل بتحقيق الأهداف المالية

الحكومة تواصل تقليص الإنفاق في 2022 رغم انتعاش أسعار النفط لبلوغ الفائض المالي في 2023

رجحت المسودة الأولية لموازنة السعودية للعام المقبل بدء الحكومة في وضع قدم نحو تحقيق الأهداف المالية بعد الأزمة الصحية من خلال السيطرة على مستوى العجز بشكل أكبر في ظل بوادر انتعاش تجارة النفط والمضي في تنفيذ برنامج الإصلاح لتنويع مصادر الدخل.

الرياض – أكدت ملامح موازنة 2022 أن الحكومة السعودية لديها إصرار على تعزيز الالتزام بتنفيذ الإصلاحات والخطط والبرامج الرامية لتحقيق ما تضمنته "رؤية 2030" والذي سيكون مدفوعا بعوامل تعافي الطلب على النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية.

وتنظر اقتصادات دول الخليج العربي الأخرى، بأهمية بالغة، لأبرز أرقام موازنة السعودية، أكبر اقتصاد عربي وخليجي باعتبارها أحد مؤشرات التعافي بفضل تجارتها النفطية وكمية الاستثمارات التي تريد استقطابها.

مؤشرات موازنة 2022

- 13.9 مليار دولار العجز المالي أي بنحو 1.6 في المئة
- 241 مليار دولار حجم الإيرادات المتوقعة
- 255 مليار دولار حجم المصروفات المتوقعة
- 7.5 في المئة نسبة النمو صعودا من 2.6 في المئة
- 1.3 في المئة نسبة التضخم نزولا من 3.3 في المئة

وتتوقع الرياض تسجيل عجز بنحو 2.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام خفضا من توقعها السابق بأن يبلغ 4.9 في المئة على أن ينخفض أكثر في العام المقبل لتواصل بذلك التركيز على هذا البند رغم الزيادة المتوقعة في إيرادات النفط.

ومن المرجح أن يبلغ عجز موازنة العام الحالي 85 مليار ريال (22.7 مليار دولار) على أن يبلغ العام المقبل نحو 52 مليار ريال (13.9 مليار دولار).

وتطمح الرياض في أن يبلغ إجمالي إيراداتها للعام المقبل 903 مليارات ريال (241 مليار دولار) مقابل حجم النفقات في حدود 995 مليار ريال (255 مليار دولار).

وكان الاقتصاد السعودي قد مُني بركود عميق في 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا على قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية في الوقت الذي أثر فيه انخفاض قياسي في أسعار النفط على إيرادات الدولة، مما أدى إلى ارتفاع العجز في موازنة 2020 إلى 11.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد وزير المالية محمد الجدعان عقب بيان تمهيدي عن موازنة العام 2022 أنه "في إطار سعي الحكومة لتحقيق المستهدفات المالية، فستتم المحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات للعام المالي القادم 2022 وعلى المدى المتوسط، بما يعكس النهج المتبع في السياسات المالية الداعمة لرفع كفاءة الإنفاق".

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى الجدعان قوله إنه "رغم استمرار الجائحة وما تشهده من تحورات جديدة تؤثر على حركة الاقتصاد ومعدلات النمو وحجم الطلب العالمي، إلا أن السيطرة على معدلات العجز في موازنة 2022 تسير بحسب المخطط له".

وكان العامل الرئيسي وراء التحسن في الوضع المالي للسعودية هذا العام هو قفزة في الإيرادات من 226.8 مليار دولار في تقديرات الموازنة إلى معدل يبلغ 248.5 مليار دولار، مع زيادة إنتاج النفط وتحسن أسعاره.

ولم تقدم وثيقة الموازنة تفصيلا لعائدات النفط، لكن شركة الراجحي كابيتال المتخصصة في الاستشارات المالية قدرت أنها قد تصل هذا العام إلى 145.6 مليار دولار.

وتقدر السعودية، العضو البارز في أوبك أن ينخفض العجز إلى 1.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2022. وتبين التوقعات أنها ستتحول إلى تسجيل فائض نسبته 0.8 في المئة في 2023.

وقالت مونيكا مالك كبيرة الخبراء الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري "الرسالة الرئيسية لنا هي استمرار التركيز على ضبط الإنفاق لتحقيق الاستقرار للوضع المالي".

والتوقع السابق بأن يصل عجز الموازنة إلى 4.9 في المئة هذا العام كان مستندا إلى افتراض بشأن أسعار النفط إذ قدر خبراء اقتصاديون أن يتراوح بين 46 و48 دولارا.

لكن أسعار خام برنت آخذة في الارتفاع هذا العام ومن المتوقع أن تسجل في المتوسط 68 دولارا للبرميل لعام 2021 وفقا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة.

وتأمل الحكومة في أن تؤدي العودة التدريجية لتعافي اقتصاد البلاد إلى تطورات إيجابية على جانب الإيرادات للعام 2022 وعلى المدى المتوسط.

وتشير تقديرات الموازنة القادمة أن يحقق الاقتصاد الكلي نموا 2.6 في المئة هذا العام و7.5 في المئة في 2022 بعد انكماش بلغ 4.1 في المئة في العام الماضي.

مونيكا مالك

الرسالة الرئيسية للسعودية هي تحقيق الاستقرار للوضع المالي

واستندت توقعات النمو في 2022 على تنبؤات بزيادة إنتاج النفط اعتبارا من مايو العام المقبل في إطار اتفاق أوبك+ وتعافي الطلب العالمي وتحسن في سلاسل الإمداد العالمية.

وسيتم خفض الإنفاق رغم استقرار الإيرادات. ومن المتوقع أن تقفز الإيرادات الإجمالية 19 في المئة على أساس سنوي في 2021 بينما ينخفض الإنفاق بنحو ستة في المئة، وفقا لوثيقة الميزانية.

وبررت الحكومة ذلك لأسباب منها زيادة كفاءة الإنفاق ومشاركة أعلى للقطاع الخاص في قيادة استثمارات جديدة إضافة إلى صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادي.

والصندوق الذي يخطط لضخ 40 مليار دولار في اقتصاد البلاد كل عام حتى 2025 هو في قلب خطط ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع مصادر الاقتصاد.

ويقول الجدعان إن الدور الفاعل للصندوق والصناديق التنموية في بنية الاقتصاد، وبرامج التخصيص، وإتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة في مشاريع البنية التحتية، إضافة إلى الاستمرار في تطوير إدارة المالية العامة، ستسهم في زيادة كفاءة وفاعلية مستويات الإنفاق.

ولا يبدو أن الدين العام سيشكل مشكلة بالنسبة إلى السعودية، التي ترجح أن يصل خلال العام المقبل إلى 264.2 مليار دولار، أي ما نسبته 31.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 30.2 في المئة هذا العام، والذي قد يبلغ نحو 250.3 مليار دولار.

وقالت الراجحي كابيتال في مذكرة إن نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي المحلي تظل "معقولة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة والناشئة ومستويات الدين في الدول متوسطة الدخل".

ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد 2.6 في المئة في 2021 و7.5 في 2022 وكذلك تسجيل معدل التضخم 3.3 في المئة هذا العام و1.3 بالمئة في العام المقبل.

تعاون مصري – فرنسي لبناء 15 سوقا حديثة لتجارة الجملة

القاهرة – قطعت مصر في شراكتها مع فرنسا المتعلقة بتطوير أسواق الجملة خطوة متقدمة لجمع التمويلات اللازمة لبناء 15 مركزا جديدا في مختلف مناطق البلاد بهدف تعزيز الأمن الغذائي وبلوغ هدف الاستقرار في سلاسل الإمدادات.

وقالت وزارة التموين الجمعة إن "مصر دبرت تمويلا فرنسيا بقيمة 100 مليون يورو (115.77 مليون دولار) تقريبا لسوق جملة رائد على الساحل الشمالي للبلاد وبحثت مع مسؤولين فرنسيين سبل تقليص تكلفة شحن واردات القمح".

وذكرت الوزارة في بيان نشرته رئاسة مجلس الوزراء المصري عقب زيارة قام بها وزير التموين علي المصيلحي إلى فرنسا أن "سوق الجملة التي تقع في برج العرب بالقرب من الإسكندرية سيليها تطوير 14 سوقا مماثلة في مصر لتحسين الأمن الغذائي".

وأوضحت أن تشغيل المشروع، الذي تم تصميمه بعد دراسة فرنسية وستموله الوكالة الفرنسية للتنمية، من المتوقع أن يبدأ في غضون 24 شهرا.

وقال مصيلحي إن "علينا الإسراع في دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بالمشروع حتى يتسنى تكوين الشركة المصرية – الفرنسية المشتركة التي ستتولى إدارته بحلول مطلع العام القادم".

وأشار إلى أن الوكالة الفرنسية للتنمية اقتربت من اختيار المكتب الاستشاري الذي سيقوم بالدراسة وأن عملية اختيار الخبير في مرحلتها الأخيرة ومن المنتظر أن يتم ذلك في غضون شهر.

شراكة بمنافع متعددة

وكان جهاز تنمية التجارة الداخلية قد أعلن في أبريل الماضي أن رانجيس الفرنسية، إحدى أكبر الشركات العالمية المتخصصة في إدارة وتشغيل أسواق الجملة، أنهت الدراسة الفنية عن أسواق الجملة المصرية.

وتضمنت الدراسة وضع تصور لعدد أسواق تجارة الجملة المطلوب إنشاؤها في مصر وأماكنها والاستثمارات الخاصة بها وكذلك تقييم أسواق الجملة الموجودة حاليا لبدء عمليات التطوير بالتوازي مع إنشاء أسواق جملة جديدة في العديد من المحافظات.

وقال وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي آلان غرسييه إن "فرنسا لديها خبرات متميزة في المجال التشغيلي لأسواق تجارة الجملة من خلال شركات متخصصة وترحب بنقل هذه الخبرات إلى مصر".

وأشار إلى أن نموذج توفير التموين والسلع للسوق، والذي تُعد رانجيس أحد ركائزه منذ العام 1969 في فرنسا، أثبت أثناء الجائحة أنه ناجح حيث لم يحدث اضطراب في سلاسل التوريد والتوزيع على المستوى المحلي.

وناقش المصيلحي خلال زيارته جهود مصر، التي تعد أكبر مستورد للقمح في العالم، لتنويع وارداتها من هذه المادة وخيارات لتقليص تكلفة شحن القمح الفرنسي لزيادة تنافسيته مع قمح البحر الأسود، بما في ذلك عبر استغلال شركة الملاحة الوطنية المصرية.

ترجيح استمرار الضغوط على الشحن البحري حتى 2023

دبي – تواجه صناعة الشحن العالمية ضغوطا متزايدة قد تمتد لعدة أشهر بسبب المخلفات الهائلة التي تركتها الأزمة الصحية على حركة التجارة، وذلك في ظل ارتفاع التكاليف ما أدى إلى بروز مشكلات في سلاسل الإمدادات.

وتسببت الاضطرابات، الناجمة عن الإغلاقات الهادفة إلى مكافحة جائحة كوفيد – 19 وتعاف سريع غير متوقع في الطلب، أيضا في نقص حاويات الشحن وارتفاع أسعاره بوتيرة قياسية.

وتوقعت موانئ دبي العالمية، إحدى أكبر مشغلي الموانئ في العالم، استمرار اختناقات سلسلة التوريد التي أزعجت التدفقات التجارية العالمية لمدة عامين آخرين على الأقل.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة سلطان أحمد بن سليم في تصريحات صحافية على هامش افتتاح معرض إكسبو 2020 بدبي الجمعة "كانت سلسلة التوريد العالمية في أزمة منذ بداية الجائحة".

وأشار إلى أنه لا يستطيع التنبؤ بموعد نهاية الاضطرابات لكنه يأمل في حدوث انفراجة نوعا ما في العام القادم. وقال "ربما في عام 2023 سنشهد تخفيفا".

وينبع هذا القلق رغم تأكيد البعض أن ثمة عدة عوامل وراء هذه التوقعات، من بينها التقلبات الشديدة التي يشهدها سوق السلع الأساسية حاليا إلى جانب تأثيرات الجائحة وأيضا العرض والطلب وتغير أسعار العملات والمواقف الجيوسياسية والسياسات الحكومية وكذلك البرامج الاقتصادية للدول.

وأشار بن سليم إلى أنه "حتى الآن، في كل مرة يرون فيها حادثة كوفيد في الصين، يغلقون ميناء. يتأخر العديد من الشركات المصنعة حول العالم لمدة تصل إلى ثلاث سنوات لأنهم لا يستطيعون الحصول على مكونات من الصين. إنهم يتخذون نهجا شديد المجازفة".

سلطان أحمد بن سليم

لا يمكن التنبؤ بموعد نهاية الاضطرابات، ربما في 2023 نشهد تخفيفا

وتكافح سلاسل التوريد العالمية لمواكبة الطلب والتغلب على اضطرابات العمالة الناجمة عن تفشي فايروس كورونا.

وتفاقمت الاضطرابات في سلاسل الإمداد إذ تنتظر السفن أياما لدخول بعض الموانئ مثل جنوب كاليفورنيا حيث ينتظر عدد قياسي من السفن قبالة الساحل.

وحذرت شركة ميرسك الدنماركية، مالكة أكبر خطوط شحن في العالم، من أن الاختناقات قد تستمر لفترة أطول من المتوقع، وتعهدت بعض الشركات بوضع حد أقصى للأسعار الفورية.

والشهر الماضي قال هسييه هوي تشوان الرئيس التنفيذي لشركة إيفيرغرين المتخصصة في الشحن البحري لبلومبرغ إن "اكتظاظ الموانئ ونقص سعة حاويات الشحن، قد يستمران إلى الربع الأخير من هذا العام، وربما حتى منتصف عام 2022".

وأضاف "في حال تعذر احتواء الوباء بشكل فعّال، فإن اكتظاظ الموانئ قد يصبح هو الوضع الجديد المعتاد".

وتعتبر موانئ دبي واحدة من أكبر مشغلي الموانئ البحرية ومحطات الشحن الداخلية في العالم، وتمتد أعمالها من لندن وأنتويرب إلى محاور في أفريقيا وروسيا والهند والأميركتين.

وأعلنت الشركة مؤخرا عن سلسلة من الصفقات لأنها تحاول أن تصبح شركة لوجستية أكثر تنوعا وتكاملا. وفي غضون ذلك تواصل الشركة البحث عن طرق لخفض الديون، وتدرس تقديم فرصة للمستثمرين الدوليين للشراء في المنطقة الحرة بجبل علي، وهي أصول ثمينة ساعدت على تحويل دبي إلى مركز للتجارة العالمية.

وتراجع موانئ دبي أيضا التكاليف المتعلقة بالمساحات المكتبية بعد تجاوز الاضطرابات الناجمة عن الجائحة بشكل فعّال.

وقال بن سليم إن "موانئ دبي ألغت خططا لبناء مقر جديد وتأجير مكتب أكبر". وأضاف "نحن نعيد هندسة الطريقة التي نعمل بها. هل نحن بحاجة إلى كل هذه المكاتب حول العالم؟".